

Accident corporel : Modalités de calcul de l'indemnisation de la douleur physique (Cass. civ. 2000)

Identification			
Ref 16742	Juridiction Cour de cassation	Pays/Ville Maroc / Rabat	N° de décision 2240
Date de décision 25/05/2000	N° de dossier 4219/1/7/97	Type de décision Arrêt	Chambre Civile
Abstract			
Thème Accidents de Circulation, Assurance		Mots clés نقض جزئي, Contrôle de légalité, Divergence d'expertises, Douleur physique, Expertise médicale, Indemnisation, Motivation, Préjudice corporel, Responsabilité du gardien, Cassation partielle, حادثة, تناقض الخبرتين, تأمين, ألم جسماني, تعويض, تاقاض الخبرتين, حادثة, مسؤولية الحارس, تعليل سير, خبرة طبية, ضرر بدني, مراقبة قانونية, مسؤولية الحارس, Accident de la circulation	
Base légale		Source Revue : الإشعاع Page : 143	

Résumé en français

La Cour Suprême rappelle l'obligation de motivation des juges du fond et l'application stricte des textes. Elle valide le raisonnement de la cour d'appel sur la régularité procédurale et la recevabilité des expertises médicales, considérant que le juge n'est pas tenu de répondre à tous les arguments des parties. Cependant, elle casse partiellement l'arrêt pour application erronée de l'article 10, paragraphe « b », du dahir du 2 octobre 1984, concernant le calcul de l'indemnisation de la douleur physique. La Cour souligne l'impératif de se référer au capital de référence et au montant minimum légal pour ce type de préjudice, renvoyant l'affaire pour un nouveau calcul conforme à la loi.

Résumé en arabe

المحكمة غير ملزمة بالرد على الدفوعات غير المؤثرة.
في اطار ظهير 2/10/1984 لا يمكن امام المجلس الاعلى اثاره الدفوع الغير المتمسك بها في المرحلة الاستئنافية.
التعويض عن الالم الجسماني يحتسب على اساس راس المال المعتمد المطابق لسن المصاب وللمبلغ الادنى وليس لمبلغ الاجرة

Texte intégral

قرار رقم 2240 – بتاريخ 25 ماي 2000 – ملف مدني عدد 4219/1/7/97

باسم جلالة الملك

وبعد المداولة طبقا للقانون،

حيث يؤخذ من عناصر الملف ومن القرار المطعون فيه الصادر عن محكمة الاستئناف بالقنيطرة في 7/1/97 في الملف المدني عدد 681-95 ادعاء المطلوب في النقض بناني رشيد انه تعرض لحادثة سير في 4/6/90 عندما كان على متن سيارة من – نوع بوجو 205 على ملكية المؤسسة الجهوية للتجهيز والبناء للجهة الشمالية المؤمنة لدى شركة التامين الملكي المغربي طالبا تحميل المدعى عليها كامل المسؤولية وبادائه تعويضا فصدر حكم تمهيدي بعرض الضحية على خبرتين طبييتين وبعدها قضت المحكمة الابتدائية بتحميل الحارس القانوني كامل المسؤولية وبادائها تعويضا مع احلال مؤمنته محله في الاداء بحكم استأنفته شركة التامين استئنفا اصليا كما استأنفه المدعي استئنفا فرعيا وايدته محكمة الاستئناف بمقتضى قرارها المطعون فيه.

حيث تعيب الطالبة على المحكمة في الوسيلة الاولى في فروعها الثلاثة خرق القواعد الجوهرية للمرافعات وخرق حقوق الدفاع وانعدام التعليل ذلك ان الطالبة اثارت دفوعا جوهرية من النظام العام لم تجب عنها محكمة الاستئناف وتتجلى في انها ناقشت الحكم التمهيدي الصادر غيابيا في حقها اذ لم تستدع بالمرّة لمناقشة المسطرة والذي فوت عليها مرحلة من مراحل التقاضي كما اثارت مقتضيات الفصل 63 ق.م.م فيما يخص الخبرة المنجزة من طرف الدكتور الجراحي موضحة ان الوصل والمضمون عدد 789 ليس في اسم الشركة المرافعة وان محكمة الاستئناف اكتفت باجابة عمومية بان الدكتور الجراحي قام باشعار المستأنفة بواسطة البريد المضمون مع الاشعار بالتوصل كما ناقشت الطالبة خبرة الدكتور الجراحي بالمقارنة مع خبرة الدكتور بناني واثارت التناقضات بين الخبرتين فالاول حدد مدة العجز الكلي في 25 يوما وان الضرر الجمالي غير وارد وبعدم وجود ضرر مهني بينما حدد الدكتور بناني مدة العجز في 6 اشهر والضرر الجمالي على جانب من الاهمية ووجود ضرر مهني وان ظهير 2/10/84 يوجب استعمال نسبة الضرر غير ان محكمة الاستئناف اجابت عن هذه الملاحظات بصفة عمومية مما يعد من باب انعدام التعليل ويعرض القرار للنقض.

لكن من جهة لما كان الحكم التمهيدي الصادر خلال المرحلة الابتدائية لم يتطرق لموضوع المسؤولية والضمان وانما اكتفى بالامر باجراء خبرة وان الطالبة ادلت بعدها بمذكرة ناقشت ضمنها جميع مطالب المدعي واوجه النزاع المثارة فلم تفوت عليها المرحلة الابتدائية للتقاضي ومن جهة فان المحكمة اعتبارا منها لكون الضحية اصيب في جهازه العصبي وفي العظام من جهة الاخرى فقد انتدبت خبيرين كلفتاهما بفحص الضحية كل واحد منهما حسب اختصاصه ولما كان من – الطبيعي ان يكون هناك تباين في نتيجة الخبرتين باختلاف نوع الاصابة موضوع الفحص فان المحكمة لم تكن ملزمة بالرد عل ما اثير في الفرعين الاول والثالث طالما انه ليس من واجبها الرد على جميع ما يثار لديها من دفوع الا ما كان له اثر في وجه الحكم.

ومن جهة اخرى فان محكمة الاستئناف لما عللت قضاءها بان الخبير قام باستدعاء الطالبة بواسطة البريد المضمون مع الاشعار بالتوصل تكون قد راقبت تطبيق مقتضيات الفصل 63 من ق.م.م بناء على ما عاينته من وجود – الاشعار لمضمون عدد 494 في 8/7/93 ضمن وثائق الملف مما كان معه هذا الفرع من الوسيلة خلاف الواقع والباقي على غير اساس.

